وهو ذكر تترعليه حول ومن الاصناف الاربعة المذكورة عشرون وعند الشافعي
عشرون ابن لبون بكان ابن مخاض وكفارتها عتق رقبة فان عجز عنه صام شهرين
ولاء ولا اطعام فيها اذ لم يرد به النص وصح رضيع احد ابوية مسلم لانه مسلم تبعا
للطبين وللزاية نصف ما للرجل في دية النفس وما دونها وقالا الثلث فوالثلث وما
دون الثلث لا ينتصف كذا في التبيين وللذمي ما للمسلم وقالا ثلث في دية الكتابي
ثلث دية المسلم ودية المجوسي والوثني ثلث خمس دية المسلم وقال مالك دية
الذمي نصف دية المسلم ودية المسلم اثنى عشر الفا كذا في الحقائق وفي التنوير الاتف
والذكر والخنثى والعقل والشعر والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع اداء
الكل لخوف ولحية حلقت فلم ينبت وشعر الراس الدية اي العاقلة وعند مالك
والشافعي في يجب في اللحية وشعر الراس حكومة العدل كما في اثنين ستا في البدن اثنان
وفي احدهما نصفها وكما في اشفار العينين وفي احدها ربعها وفي كل اصبع يد او رجل
عشرها وفي مفصل من اصبع فيها مفاصل ثلث عشرها وفي اذن خمسها وفي كل سن
كما في كل سن لقوله عليه السلام في كل سن من الابل فان قلت يزيد حق دية
الاسنان على دية النفس بثلثة اخماسها قلت نعم ولا باس فيه لانه ثابت بالنص
على خلاف القياس ذكره في غاية البيان فاذا لم يكن معقول المعنى فليس علينا
ان نطلب له الوجه المعقول ومن غفل عن هذا تصدى لتصحيح الوجه ولم يدر ان
موجب ما ذكرنا ان يختلف دية السن بان يكون التي سقط ما يقابلها قبل ذلك
انقص من دية السن التي لم تسقط ما يقابلها قبله وكل عضو ذهب نفعه بقدر
ففيه دية كيد شلت وعين عميت ولا تقدر في الشجاج الا في الموضحة هو ما يوضح
العظم اي تظهره عمدا هذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وقال محمد في الاصل وهو ظاهر
الرواية يجب القصاص فيها قبل الموضحة لانه يمكن اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه
كسر العظم ولا خوف هلاك غالب فيسير عوزها بما دونها بخمس دية بتقدير ذلك
فيقطع بها مقدار ما قطع فيتحقق استيفاء القصاص كذا في الهداية وفي التبيين

وهو

وصل الصحيح وفيها خطاء نصف عشر الدية وفي الهاشمية هي التي تكسر العظم عشرها والمنتقلة
هي التي تحول العظم بعد الكسر عشرها ونصف عشرها والآمة هي التي تصل الى ام الدماغ
وهي الجلدة التي فيها الدماغ والجائفة هي الجراحة التي وصلت الى الجوف ثلثها وفي الجائفة
تقدرت ثلثاها لانها بمنزلة جائفتين والحارصة هي التي تخرص الجلد اي تخدشه والدامية
هي التي تظهر الدم كالدمع في العين ولا تسيله والدامية هي التي تسيل الدم والباضعة
هي التي تشق الجلد اي تقطعه والمتلاحمة هي التي تاخذ في اللحم والسمحاق هي التي
تصل الى السمحاق اي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الراس حكومة عدل اراد تفسير
حكومة العدل فقال فيقوم عبدا بلا هذا الاثر ثم معه فقدا التفاوت بين القيمتين
من الدية هو اي ذلك القدر هي اي حكومة العدل هذا ما قاله الطحاوي وبه يفتى
ذكره في الخانية وقالا لا كذا في انه ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر
ذلك من نصف عشر الدية وقال شيخ الاسلام قول الكرخي اصح وفي كل اصبع يد
بلا كف وعقلها نصف الدية لان الكف تابع خلافا لزفر زيادتها ولا نقصان فيها
ومع نصف الساعد نصف دية وحكومة عدل لان الساعد ليست تبعا وفي ذراع
عند ابي يوسف ان ما زاد على اصابع اليد والرجل الى المنكب واصل الفخذ هو تبع
لان الشارع اوجب في الواحدة منها نصف الدية واليد اسم لهذه الجارحة الى
المنكب والرجل الى اصل الفخذ فلا يزاد على تقدير الشرع وفي كف فيها اصبع عشرها
وان كانت اصبعان مخصمها ولا شئ في الكف وقالا ينظر الى ايرش الكف والاصبع
فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل في الكثير وان كانت في الكف ثلث اصابع يجب ارش
الاصابع ولا يجب في الكف شئ بالاجماع لان الاصابع اصل وللاكثر حكم الكل
فاستتبع الكف وفي اصبع زائدة وعين صبي وذكره ولسانه لو لم يعلم الصحة
بما دل على نقله وتحركه حكومة عدل وقالا في في يجب دية كاملة
لان الغالب الصحة اما لان علم صحة الاعضاء فالواجب الدية الكاملة اتفاقا
وفي لحاظ موضحة اذهبت عقله او شعر راسه في الدية لان بفوات العقل يبطل

مطلب في بيان حكومة العدل

ولا يقوم في الضمان الا في الموضحة